# محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية

## لبنك سورية والخليج شركة مساهمة مغفلة عامة

## المنعقدة في 2019/05/28

بتمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الثلاثاء الواقع في الثامن والعشرين من شهر أيار لعام 2019، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لبنك سورية والخليج اجتماعها في قاعة الأمويين، فندق الشام، في دمشق، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150 و 173 و 176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في صحيفتين يوميتين وفق الآتي:

- جريدة البعث العدد رقم 16350 في يوم الجمعة تاريخ 2019/05/10
- جريدة الثورة العدد رقم 16974 في يوم الجمعة تاريخ 2019/05/10
- جريدة تشرين العدد رقم 13517 في يوم الأحد تاريخ 2019/05/12
- جريدة الوطن العدد رقم 3148 في يوم الاثنين تاريخ 2019/05/13

بالإضافة إلى البيانات المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2018 والتي تم نشرها في

- جريدة تشرين العدد رقم 13509 في يوم الثلاثاء تاريخ 2019/04/30
- جريدة الوطن العدد رقم 3141 في يوم الثلاثاء تاريخ 2019/04/30

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و180 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم لتثبت حفظه لدى البنك.

ترأس الاجتماع السيد بشير هزاع عضو مجلس الإدارة. صورة طبق الأصل عين كل من السادة محمد أيمن قوصرة وخليل ابراهيم الخشي مراقبين للتصويت من المساهمين. كما عين المحامي فادي باسيل كاتباً للجلسة.

حضر كل من السادة علي صيوح ورضوان البرتاوي ومحمد حنطو مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم 1/12/1952/7044 تاريخ 2019/05/21

وحضر كل من السادة راما خربطلي ،روبا حامد ،وائل قطان مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/2930 تاريخ 2019/05/22

كما حضر كل من السيدة سوزان شحادة والآنسة شذى حمندوش مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم539/ص – إ م تاريخ 2019/05/15

كما حضر السيد محمد صالح الكنج بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة السابقة

وحضر أيضاً إنفاذاً لنص المادة 6/173 من قانون الشركات أعضاء مجلس إدارة البنك السادة:

- يزن الحصري بالأصالة عن نفسه وبالإنابة عن السيد محمد الصوان
- عماد الفتى بالأصالة عن نفسه وبالإنابة عن السيد خالد الملاح
- بشير هزاع بالأصالة عن نفسه وبالإنابة عن السيد ربيع سكرية

كما حضر الرئيس التنفيذي للبنك السيد جمال زيديه

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة فتبين أن نشر الدعوة قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور تبين أن نسبة الحضور في الجلسة الأولى البالغة 55.2% وبالتالي لم يكتمل النصاب القانوني لنعقادها

تم إعلان ختام الجلسة الأولى عند الساعة 12 وذلك لعدم اكتمال النصاب القانوني وتم تأجيل الاجتماع للجلسة الثانية المحددة بعد ساعة من الجلسة الأولى

| رئيس الجلسة | كاتب الجلسة | مراقبي التصويت | مندوبي الوزارة |
|---|---|---|---|
| | | | |

# محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية

# لبنك سورية والخليج شركة مساهمة مغفلة عامة

# المنعقدة في 2019/05/28

# الجلسة الثانية

بتمام الساعة الثانية عشر من صباح يوم الثلاثاء الواقع في الثامن والعشرين من شهر أيار لعام 2019، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لبنك سورية والخليج اجتماعها في قاعة الأمويين، فندق الشام، في دمشق، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150 و 173 و 176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في صحيفتين يوميتين وفق الآتي:

- جريدة البعث العدد رقم 16350 في يوم الجمعة تاريخ 2019/05/10
- جريدة الثورة العدد رقم 16974 في يوم الجمعة تاريخ 2019/05/10
- جريدة تشرين العدد رقم 13517 في يوم الأحد تاريخ 2019/05/12
- جريدة الوطن العدد رقم 3148 في يوم الاثنين تاريخ 2019/05/13

بالإضافة إلى البيانات المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2018 والتي تم نشرها في

- جريدة تشرين العدد رقم 13509 في يوم الثلاثاء تاريخ 2019/04/30
- جريدة الوطن العدد رقم 3141 في يوم الثلاثاء تاريخ 2019/04/30

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و180 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

ترأس الاجتماع السيد بشير هزاع عضو مجلس الإدارة.

عين كل من السادة محمد أيمن قوصرة وخليل ابراهيم الحشي مراقبين للتصويت من المساهمين.

كما عين المحامي فادي باسيل كاتباً للجلسة.

حضر كل من السادة علي صيوح ورضوان البرتاوي ومحمد حنطو مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم 1/12/1952/7044تاريخ 2019/05/21

وحضر كل من السادة راما خربطلي ،روبا حامد ،وائل قطان مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/2930 تاريخ 2019/05/22

كما حضر كل من السيدة سوزان شحادة والآنسة شذى حمندوش مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم539/ص – إ م تاريخ 2019/05/15

كما حضر السيد محمد صالح الكنج بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة السابقة

وحضر أيضاً إنفاذاً لنص المادة 6/173 من قانون الشركات أعضاء مجلس إدارة البنك السادة:

- يزن الحصري بالأصالة عن نفسه وبالإنابة عن السيد محمد الصوان
- عماد الفتى بالأصالة عن نفسه وبالإنابة عن السيد خالد الملاح
- بشير هزاع بالأصالة عن نفسه وبالإنابة عن السيد ربيع سكرية

كما حضر الرئيس التنفيذي للبنك السيد جمال زيديه

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة فتبين أن نشر الدعوة قد تم حسب الأصول والقانون.

تم افتتاح الجلسة الثانية وتم التأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم قدره 68.50% من رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة.

صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة ونسخة ثانية لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، كما أعلن المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وبمهل الحضور والنشر وغيرها وأقروا صحة الدعوة ووافقوا عليها وتنازلوا عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص.

افتتح رئيس الجلسة الاجتماع وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي يشتمل على الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ القرار فيها:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للسنة المالية 2018 والى خطة العمل للسنة المالية 2019 والمصادقة عليها.
2. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية الختامية وحسابات الأرباح والخسائر لعام 2018.
3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
4. البحث والتداول في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2019.
5. البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2018.
6. انتخاب مدقق حسابات البنك للعام المالي 2019 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
7. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.
8. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة لنهاية العام 2018.
9. إطلاع المساهمين على الإجراءات التي تم اتخاذها للوصول إلى رأس المال الحالي وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات المناسبة للوصول إلى رأسمال عشرة مليارات ليرة سورية.

باشرت الهيئة أعمالها وفق مايلي:

1. **<u>الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للسنة المالية 2018 والى خطة العمل للسنة المالية 2019 والمصادقة عليها:</u>**

قام رئيس الجلسة بتلاوة تقرير مجلس الإدارة المقدم عن عام 2018 للهيئة العامة مشتملاً على أهم النقاط التالية:

- لمحة عن الوضع الاقتصادي والمصرفي وأثره على القطاع المصرفي التقليدي والجهود والسياسات التي تقوم بها السلطات النقدية لدعم القطاع المصرفي.
- ملخص عن إستراتيجية البنك في مختلف أعماله للمرحلة القادمة من حيث تدعيم وزيادة أنشطة البنك في مجال الاقتراض والتمويل التجاري والشخصي وتدعيم موقع البنك التنافسي.
- تقرير عن نتائج أعمال البنك للعام 2018 وأوجه النشاط المختلفة له ،والأعمال المنجزة من أجل تدعيم إمكانيات البنك في المجال التقني والموارد البشرية ،والجهود الرامية لتحصيل الديون المتعثرة ،وفي تحسين وتحصين الموقف القانوني للبنك تجاه القضايا المقامة على العملاء المتعثرين
- أشار التقرير إلى إيمان البنك بوجود فرص ايجابية وقدرات يمتلكها الاقتصاد السوري والتي يمكن البناء عليها في المراحل القادمة لإحداث تطوير على أعمال البنك

- عرج رئيس الجلسة على موضوع زيادة رأسمال البنك وأنه قد قام باستيفاء كافة الشروط والإجراءات المطلوبة لإعادة تفعيل قرار زيادة رأسمال البنك المتخذ عام 2015.
- كما وجه شكره وتقديره لكل من هيئة الأسواق والأوراق المالية ومصرف سورية المركزي وسوق الأوراق المالية على تعاونهم الإيجابي الكبير وعلى دعمهم المستمر للبنك ،وشكر أيضاً كافة المساهمين والعملاء والعاملين في البنك على ثقتهم وولائهم.

2. **الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية الختامية وحسابات الأرباح والخسائر لعام 2018:**

قام السيد محمد صالح الكنج بتلاوة تقرير مدقق الحسابات بعرض تفصيلي للتقرير السنوي الذي نوه به عن حسابات الشركة لعام 2018، مدى مطابقتها للواقع، كما أوضح أن البيانات المالية تظهر بصورة حقيقة وعادلة من جميع النواحي الجوهرية الوضع المالي للشركة كما في 2018/12/31 وأدائها المالي وتدفقاتها للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والقوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية.

3. **مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما:**

جرت مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات فأبدى الحضور رضاهم بعمل البنك وجديته وأثنوا على جهود مجلس الإدارة ومدقق الحسابات.

أشار السيد د.وليد الأحمر إلى قيامه بالتحفظ في اجتماعات سابقة على مكافآت وبدلات مجلس الإدارة في السنوات السابقة، وأشاد بعملية نشر البيانات المالية وعقد اجتماع الهيئة لهذا العام دون تأخير، استفسر عن حجم المحفظة الائتمانية وطلب بذل الجهود لرفعها، كما استفسر عن حقوق الملكية، وعن سبب تدني القيمة السوقية للسهم والخسائر المتراكمة المحققة والوقت اللازم لإطفائها للوصول إلى توزيع أرباح، وأشار إلى أن العديد من المساهمين قاموا بممارسة حق الأفضلية والاكتتاب وذلك لثقتهم بالإدارة التنفيذية الحالية متمثلة بالرئيس التنفيذي السيد جمال زيدية، وأشاد بضبط النفقات وذلك لتخفيف الهدر.

كذلك استفسر عن تأثير زيادة رأسمال البنك على أدائه في المرحلة القادمة، كما استفسر عن القيمة الدفترية للسهم اليوم كونها مؤشر مهم لكل مساهم، كذلك طالب بتفعيل مكتب شؤون المساهمين كونهم أعلى هيئة في البنك ومن الضروري التواصل معهم بشكل مستمر والإجابة عن تساؤلاتهم.

وشكر الإدارة التنفيذية ممثلة بالرئيس التنفيذي.

السيد عمر هائب الحسيني تشكر الإدارة الحالية وأعضاء مجلس الإدارة وأبدى أنه قام بالاكتتاب تجدداً من خلال ممارسة حق الأفضلية لثقته الكبيرة بالإدارة التنفيذية، وأن هذه الثقة قد ظهرت آثارها

الإيجابية من خلال انخفاض مصاريف العام الحالي مقارنة بالأعوام السابقة، وأبدى تفاؤل بزيادة رأس المال لتحسين عمل البنك إضافة إلى أثر زيادة تحصيل الديون المتعثرة على الرغم من تراجعه هذا العام مقارنة بالعام السابق.

تشكر الرئيس التنفيذي على الجهود المبذولة منه وتمنى للإدارة التنفيذية التوفيق في مساعيها وجهودها.

السيد خليل ابراهيم الخشي جدد شكره لرئيس المجلس والإدارة التنفيذية على الجهود المبذولة لتحسين الأداء لكن كانت التوقعات متفائلة أكثر مما تم تحقيقه بالنظر لنسبة التحصيل وخسارة السهم وقيمته السوقية الحالية التي تثير تساؤل المساهم.

كما استفسر عن مجموعة من الأمور المبينة في التقرير السنوي والتي تضمنت سبب انخفاض الدخل التشغيلي والذي بلغ 2.46 مليون ليرة مقارنة بالبنوك الأخرى، سبب ازدياد رواتب موظفي الإدارة الرئيسيين في عام 2018 مقارنة بعام 2017، ما هو الأسباب التي تدفع المساهم للاكتتاب في ظل انخفاض سعر السهم السوقي وعدم توزيع أرباح وعدم وجود مؤشرات تشجع على الاكتتاب، سبب انخفاض نسبة كفاية رأسمال البنك عن النسبة التنظيمية وما أثر هذه المخالفة على البنك، أثر تطبيق المعيار 9 على أرباح البنك.

السيد ابراهيم صبحي طرحها استفسر عن أسباب عدم وجود محاسبة ومساءلة للإدارات السابقة عن أدائها في البنك، كما استفسر عن الإجراءات المتخذة من الجهات الرقابية لمتابعة البنك في تحصيل الديون المتعثرة.

تم الرد على أسئلة السادة المساهمين من قبل السيد نائب رئيس مجلس الإدارة أو السيد الرئيس التنفيذي حيث فوض رئيس الجلسة الرئيس التنفيذي بالإجابة، والذي بين بأن زيادة رأس المال كانت نتيجة جهود كبيرة من قبل الإدارة والجهات الوصائية وتمنى بأن يمارس جميع المساهمين بعملية الاكتتاب حيث أن عملية الاكتتاب تتم بالقيمة الاسمية للسهم وتم تمديدها لمرات عدة، أما عن المحفظة المتعثرة فإن الكثير منها على طريق التحصيل وهناك نتائج مرضية، سيتم تحقيقها في المرحلة القادمة، كما بين أن عملية تحصيل الديون المتعثرة أولوية للبنك بكافة إداراته وهناك جهود مبذولة من الإدارة والمحامين في سبيل ذلك، وفيما يخص عملية إطفاء الخسائر فإن ذلك سيتم من خلال زيادة رأس المال وزيادة الإيرادات وتخفيض كلف الودائع وتحصيل الديون كما سيتم ترشيد الإنفاق مع عدم المساس بالأمور التي تؤثر على سير العمل وديمومته، كما أشار إلى أن إطفاء الموجودات الضريبية المؤجلة من أعوام سابقة في قائمة الدخل لهذا العام قد ساهمت في زيادة هذه الخسائر، وبخصوص صافي دخل الفوائد يجري العمل على الحفاظ على الودائع لكن بكلفة أقل ويتم العمل على توسيع قاعدتها وعدم تركيزها بفوائد عالية ومبالغ كبيرة، كما نوه بخصوص الإجراءات

المتخذة لتطبيق معيار 9 حيث تم استدراج عروض من قبل العديد من الشركات وهناك مراحل متقدمة من العمل قد تم تحقيقها في هذا المجال.

4. **البحث والتداول في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2019:**

بدأ السيد رئيس الجلسة حديثه في هذا البند بالمسوغ القانوني لتحديد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة ،بأنه وبناء على أحكام المواد 28 و29 من النظام الأساسي للبنك وأحكام المواد 168 وما بعدها من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011،ناقشت الهيئة العامة المنعقدة قرار الهيئة العامة السابقة الصادر بتاريخ 2018/07/29 ،والمتضمن تعويضات أعضاء مجلس الإدارة استناداً إلى توصية مجلس الإدارة بالخصوص،كما اطلعت الهيئة على التعويضات المسددة إلى أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2018 حيث بلغت مجموع تعويضات الحضور 24,6 مليون ليرة سورية ،سدد منها مبلغ 19,6 مليون ليرة سورية خلال عام 2018 ،ومبلغ 4,8 مليون ليرة سورية خلال عام 2019.

5. **البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2018:**

بين رئيس الجلسة بأنه سنداً لأحكام القانون والنظام الأساسي تقرر الهيئة العامة المكافآت النسوية لأعضاء مجلس الإدارة.

وأضاف بأن أعضاء مجلس الإدارة لم يتقاضوا أي مكافآت عن العام 2018،وقد أبدوا رغبتهم بعدم تقاضي أي مكافآت لقاء توليهم مهامهم في عضوية المجلس خلال العام المذكور.

6. **انتخاب مدقق حسابات البنك للعام المالي 2019 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم:**

أشار السيد رئيس الهيئة إلى ضرورة انتخاب مدقق حسابات للدورة المالية لعام 2019 وتماشياً مع أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 والقانون الناظم لعمل المحاسبين القانونيين وقانون إحداث المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 والنظام الأساسي للبنك والأنظمة المعتمدة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

وبعد المداولة والنقاش تم ترشيح السيد فرزت العمادي كمدقق للحسابات للدورة المالية لعام 2019، باعتبار اسمه مدرجاً في جدول مدققي الحسابات الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمعتمد من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

7. **الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011:**

بين الرئيس أن السادة (ربيع سكرية ،محمد القميش،عماد الفتى ) بصفتهم أعضاء مجلس إدارة البنك يعملون في أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها البنك وعملاً بأحكام المادة 152 من قانون

الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 بكافة فقراتها والتي تقضي بعدم جواز أن يكون لرئيس المجلس وأعضاء المجلس:

- مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود و المشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها.
- أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة.

إلا إذا كان ذلك بترخيص خاص تمنحه الهيئة العامة.

بناءً عليه، تم طرح موضوع الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة المذكورين بممارسة أعمال مشابهة على التصويت في الهيئة العامة.

8. **إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة لنهاية العام 2018:**

أثنى رئيس الجلسة على عمل أعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك والتزامهم بمهامهم الموكلة إليهم واقترح على الهيئة العامة للبنك إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وممثلي الشركة عن السنة المالية 2018 إبراءً عاماً شاملاً.

9. **إطلاع المساهمين على الإجراءات التي تم اتخاذها للوصول إلى رأس المال الحالي وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات المناسبة للوصول إلى رأس مال عشرة مليارات ليرة سورية:**

قام رئيس الجلسة باطلاع الهيئة العامة على ما تم من إجراءات بخصوص زيادة رأس المال خلال الفترة السابقة وطلب الحصول على تفويض باتخاذ الإجراءات المناسبة حيث عرض بعض السيناريوهات المحتملة لاستكمال رأس المال وصولا إلى 10 مليار بالتنسيق وموافقة الجهات الوصائية وفق الأصول وأحكام القوانين النافذة

أعيد التدقيق في النصاب القانوني للهيئة، فتبين أنه ما يزال متوافراً بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم يمثل ما نسبته 68.50 %من رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة، ولما لم يعد من أمور لبحثها، انتهت المناقشات واتخذت الهيئة القرارات التالية:

**القرار الأول :**

المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2018 وفق ما جاء فيها.

نوه مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على إطفاء الخسائر الواردة في الميزانية السنوية وفقا لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي للعام 2011.

**صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع**

**القرار الثاني:**

قررت الهيئة العامة اعتماد نظام التعويضات لأعضاء مجلس الإدارة حيث يكون بدل حضور جلسات المجلس مبلغاً وقدره /1,000/دولار أمريكي للأعضاء غير السوريين أو مايعادلها للأعضاء السوريين يقتطع منها الضريبة ،وذلك عن العام 2019 ولكل عضو حاضر في الاجتماع.
كما قررت الهيئة اعتماد تعويض حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مبلغاً وقدره/500/ دولار أمريكي للأعضاء غير السوريين أو مايعادلها بالليرات السورية للأعضاء السوريين يقتطع منها الضريبة ،وذلك عن العام 2019 ولكل عضو حاضر في الاجتماع.

**صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع**

**القرار الثالث:**

قررت الهيئة عدم صرف أي مكافأت لأعضاء مجلس الإدارة لقاء عضويتهم في المجلس لعام 2019.

**صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع**

**القرار الرابع:**

انتخاب السيد فرزت العمادي ،ليكون مدقق لحسابات البنك للسنة المالية 2019 لما له من خبرة جيدة وسمعة حسنة وكونه مدرج على لائحة المحاسبين القانونيين لدى الجهات المعنية وتفويض أعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ القرار بتحديد التعويض السنوي المتوجب له وإبرام العقد معه.

**صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع**

**القرار الخامس:**

الترخيص لكل من السادة (ربيع سكرية ومحمد القميش وعماد الفتى ) بصفتهم أعضاء مجلس إدارة البنك بالتعاقد مع البنك وممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها البنك عملاً بأحكام الفقرات 1 و2 و4 من المادة 152 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

**صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع**

**القرار السادس:**

إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وكذلك كافة ممثلي البنك عن كافة أعمالهم خلال السنة المنصرمة 2018 وعن كامل مدة ولايتهم المنقضية إبراءً عاماً شاملاً.

**صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع**

**القرار السابع:**

تم اطلاع الهيئة على الإجراءات المتبعة لزيادة رأسمال الشركة ليصبح /10 مليار/ ليرة سورية وفوضت مجلس الإدارة باستكمال الإجراءات الزيادة شرط الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الوصائية .

**صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع**

أُعلِن ختام الجلسة في الساعة الواحدة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع في الثامن والعشرين من شهر أيار لعام ألفان وتسعة عشر، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للبنك ونسخة لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصولاً.

| رئيس الجلسة | كاتب الجلسة | مراقبي التصويت | مندوبي الوزارة |
|---|---|---|---|
| | | خليل الحشي | |

الجمهورية العربية السورية
مديرية الشركات V/P

صورة طبق الأصل
٢ زميان ٢٠١٩

بالإضافة رقم /٥٢٦٦١/
تاريخ ١٩/٦/٢